

الأخلاق المعاصرة بين الحتمية والاستقلالية والصرامة

Contemporary Ethics: Between Determinism, Independence, and Rigor

أ.م.د. رائد عبيس مطلب

كلية الآداب/ جامعة الكوفة

Asst Prof Dr.Raed Abis Matlab

Faculty of Arts/ University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.178\(A\).21809](https://doi.org/10.36322/jksc.178(A).21809)

الملخص:

في هذا البحث , حاولنا الإجابة عن تساؤلاتٍ فرضتها حيثياتُ البحثِ, من حيث التساؤل عن صرامة الأخلاق وكيفية فرض هذه الصرامة الأخلاقية بصيغتها المجتمعية أو بصيغتها القانونية أو بالإلزام الذاتي لها بكونها نابعةً من الضمير قبل أن تفرض كمنظومة أخلاقية بصيغٍ مختلفةٍ, قد يدعن لها الفرد والمجتمع , تحت طائلة التشريع والسنن والمبادئ العامة, فالمطلب الأول كان قد تحدثنا فيه عن الحرية والحتمية الأخلاقي التي تنتج عن هذا الإلزام الذي يقابله جزاء سواء أكان قانونياً, أو اجتماعياً, أو حتى شخصي عندما يعاقب الفرد نفسه بالانتحار, أو الاضراب, أو أي فعل من هذا القبيل يرتد به المرء على ذاته, والمطلب الثاني جاء في حديثنا عن الاستقلالية والإلزام الأخلاقي, هل هما يتعارضان أم يتوافقان من حيث الرغبة النابعة من الضمير في التكيف مع القوانين, والضوابط الأخلاقية العامة, والمطلب الثالث فكان عن سؤال الأخلاق وصرامتها المفترضة ذاتياً أو موضوعياً, بفعل العامل الديني, أو الاجتماعي, أو العقلي , أو بفعل القانون.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق المعاصرة، الحتمية، الاستقلالية، الصرامة.



Abstract:

In this research, we tried to answer questions imposed by the research context, in terms of asking about the strictness of morals and how to impose this moral strictness in its societal form or in its legal form or by self-obligation as stemming from conscience before it is imposed as a moral system in different forms, to which the individual and society may submit, under the threat of legislation, laws and general principles.

In the first requirement, we talked about freedom and moral inevitability that results from this obligation, which is met with a penalty, whether legal, social or even personal, when the individual punishes himself by suicide, strike or any such act that a person turns against himself.

The second requirement came in our talk about independence and moral obligation, do they conflict or agree in terms of the desire stemming from conscience to adapt to general moral laws and controls.

The third requirement was about the question of ethics and its supposed strictness, whether subjectively or objectively, due to the religious, social, or rational factor, or due to the law, and each of these factors deals internally with ethics with its binding strictness according to the system that it produces for itself and its moral personality.



Keywords: Contemporary ethics, determinism, independence, rigor.

المقدمة:

قد يتضح للوهلة الأولى أنّ البحث في الأخلاقيات الصارمة، هو جزءٌ من الخوض فيما يمكن أن نعهده أخلاقاً مطلقة فقط، من دون التسليم بنسبية الأخلاق، فما بين النسبي والمطلق لا يمكن التسليم بثباته، فهو معيارٌ من الأحكام المتجددة مع الحركات الاجتماعية تقهقراً وصعوداً.

يذهب بنا هذا إلى تبرير الحكم الأخلاقي في محاولته بالرجوع إلى الفيلسوف (كانط) في ذلك عندما يؤكد هابرماس أنّ الأخلاق الكانطية تضع نفسها في محلّ الاعتراض، وبذلك فإن وجهة النظر الأخلاقية مبنية على تعميم للمعايير وتؤدي بالضرورة إلى الإهمال؛ لأنها تتجاوز الواقعية النسبية والمحدودية.

حتى الأحكام الذاتية والموضوعية، هي أحكام متغيرة داخل المجتمع الواحد، فضلاً عن تغييرها بين مجتمع وآخر. فعندما نجد قوانين عامة، قد لا نجد أخلاقيات عامة بالمعنى الموضوعي؛ لأنّ النسبية هنا خاصة جداً، بين فردٍ وآخر، وأسرةٍ وأخرى، وعائلةٍ وأخرى، ومجتمعٍ وآخر. فما يجب أن يكون محلّ التزام، يجب أن لا يأخذ صيغةً شموليةً، كأحكام أخلاقية عامة ويفرضها، سواء أخذ صيغة قانونية صارمة أو اجتماعية صارمة.

وهنا يكون تصاعد في الأحكام الأخلاقية نحو الأطلاق وبما يحكمه النصّ القانوني، أو الإلزام الاجتماعي بصيغته العامة، وما وضعت هذه العموميات إلا لتفاوت العقول واختلاف النفوس في ما هو مفترض أخلاقياً، وعرفياً، وقانونياً، أو دينياً.

في هذا البحث أردنا الخوض في إشكالية الصرامة الأخلاقية، وهل من الممكن أن تكسب الأخلاق صرامتها مما نحن ننتجه من أحكام أخلاقية، أم أنها تكسبها من الدين، والعقل، والمجتمع؟ هل نجد أنفسنا



بالضرورة مدعنين لقواعد أخلاقية تعدُّ صارمة لم نؤمن بها ؟ وهل الحتميات الأخلاقية هي صورة من صور الصرامة ؟ أم أنها متحصلة لهذه الصفة من العقل، والدين ، والمجتمع، والقانون ؟
قسمنا البحث بعد المقدمة على ثلاثة مباحث الأول في الحتمية الأخلاقية ، والثاني في الاستقلالية الاخلاقية ، والثالث في إجابة تساؤل هل أن الأخلاق صارمة فعلاً، وهل ممكن أن تفرض ؟
الكلمات المفتاحية: الأخلاق، الصرامة الأخلاقية ، العقل ، الدين ، المجتمع
المبحث الأول: أخلاق الحرية والحتمية:

أيهما أكثر صرامة الحرية بكونها مكتسب فطري أم الحتميات الكونية أم الاجتماعية؟ لا يمكن أن نعد التناقض بين المفاهيم الأخلاقية، وممارساتها بين مفهومي الحرية والحتمية الاجتماعية على انها هي التي مهدت للفيلسوف (الفيلسوف كانط) للقيام بثورته النقدية الفلسفية ، لقد أثبت النقد الفلسفي الأول أن التجربة الإنسانية نتجت عن مزيج من النشاط العفوي للعقل بقدراته البديهية السلبية.
ان وضع الحرية في ميدان العمل وحده، يعني أيضاً قبول خطر دعمها مع الحتمية السببية البسيطة والمحصنة .^(١) والعقل مع هذه الحتمية لن يكن بديهيًا، فالحقيقة أو المبدأ الأول الذي لا يقبل الشك - قد كان بدلاً من ذلك نشاطاً منتجاً ذاتياً ومولداً ذاتياً، و إن هذه الوحدة التركيبية للإدراك والتي نعدها كذلك هي النقطة العليا التي يجب أن ننسب إليها كل شيء من الفهم ، وحتى المنطق، والفلسفة المتعالية التي تتوافق مع هذه المفاهيم التي تبدو للوهلة الأولى متناقضة وهذا ما (يؤكد هابرماس على أن العقل يصدر القوانين أو القواعد الأخلاقية من خلال ممارسة سياسية، تهدف إلى جلب أو على الأقل إنعاش أو تنشيط المتطلبات العامة للأخلاق ذات الطابع التقليدي).^(٢)
وهذه الواقعية لها مؤثراتها على الإدراك والفهم، بما فيها حتى التمييز بين المظاهر والأشياء في ذاتها، إذن من دون مساعدة العقل الخالص لا يمكن لنا إثبات وجود قيم وسلع معينة في النظام المخلوق الذي كان





مقصوداً لنا، هل سنصبح حينها "عدميين"؟ كما كان يخشى جاكوبي، أم علينا أن نعترف بأن ما حسبناه جيداً هو الشر، ويعتمد فقط على ما نرغب فيه، وهذا هو السبب المعقول في فهمنا عن الواقع، ولا يمكن أن يكون أكثر منه إذ ليس للعقل والإرادة شيئاً آخر غير الأفكار والإرادات الجزئية... وبما أن الإرادة الجزئية والفكرة الجزئية شيء واحد لا غير، فالإرادة والعقل شيء واحد لا غير⁽³⁾، ولا يليق بنا أن نزج بمسائل الدين في النطاق الفلسفي، لتستبدل بآراء نظرية، كما لا يصح أن نفرط في حق الاستقلال والأصالة الشخصية.⁽⁴⁾ على حساب الإدراك الحتمي لهذه الحريات والتسليم بها مع مبدأ الحتمية.

اعتقد (كانط) أن مفتاح الإجابة على هذه الأسئلة يكمن في الضرورة العملية لافتراض أننا أحرار ومستقلون استقلالاً معيارياً عن الواقعي، ولكن في المجال النظري يتطلب منا هذا الافتراض أن نكون أحراراً في التداول بين المعايير لإصدار الأحكام المعيارية.

لذلك نجد (ديفيد هيوم) يؤكد دوراً للعقل في الفعل الأخلاقي، فليس للعاطفة وحدها أن تحتنا على الفعل وعلى انجازه، فإن العقل له مهمة التبصير، فهو يدلنا على قيمة المنفعة من حيث هي أساس الفضيلة.⁽⁵⁾ أي في إصدار معايير على المواقف إذ أن مبدأ الفضيلة هو ذات الجهد الذي يبذله المرء في سبيل حفظ كيانه الشخصي، وأن السعادة تتمثل في قدرته على حفظ كيانه.⁽⁶⁾

فالسعي إلى حفظ الكيان هو المصدر الأول والوحيد للفضيلة إذ لا يمكن تصور أي مبدأ آخر سابق عليه، كما لا يمكن بدونه تصور أي فضيلة.⁽⁷⁾ فالسلوك على مقتضى الفضيلة إنما هو السلوك على مقتضى العقل، وكل ما نجده بالعقل فهو يصدر بالفهم.⁽⁸⁾ لذلك نجد هابرماس يقسم العقل على نوعين من خلال النشاط العقلي الذي يقوم به هذا العقل، وهما كما الآتي:

١- نشاط عقلي معرفي - أدواتي، وهو نشاط مرتبط بغاية؛ لأنه يحقق منفعة، وهذا النوع يستعمله الإنسان لمعرفة البيئة المحيطة به.



٢- نشاط عقلي وتواصلية وتمارسه ذات قدرة على الكلام , والفعل, وهذا النشاط التواصلية هدفه التوجه نحو التفاهم بين الذات (٩).

فنحن ككائنات مادية متجسدة في العالم، نجد أنفسنا محكومين بالقوانين الطبيعية الحتمية بدقة. ومع ذلك، عندما نتصور أنفسنا بشكل عفوي ككائنات فاعلة ، يجب أن نفكر في أنفسنا على أننا أحرار ، ويكون هذا الإدراك في فهم الفرق بين الفعل الإنساني، والحدث الحتمي في العالم ، مثل السلوك غير المحسوب لها ، فعلاقة المبدأ المعياري القائل بأن الفرد يتابع دائماً في تنفيذ إجراءاته ؛ فالإجراءات تكمن في أن تكون دائماً ما يقال أنه صحيح أو غير صحيح.

لقد وُصِفَ (كانط) المبدأ المعياري الذي يتصرف بموجبه الفاعل باعتباره "مبدأ"، وهو مبدأ ذاتي للفعل يتبعه الفاعل في أفعاله، ولهذا المبدأ طبيعة التصرف على وفق ثوابت تعبر عن عفويتنا في المجال العملي، إذ أن الفعل يعبر بشكل أساسي عن شيء ما بدلاً من أن يتم دفعه من قبل قوى خارجية عنها على الرغم من أن أي فاعل يمكن أن يكون لديه رغبات وميول مختلفة.

لذلك يجب أن نفكر في أنفسنا على أننا لا نتعرض للضغط فحسب من خلال القوانين الطبيعية ، كما نحن في حالتنا الجسدية المتجسدة، ولكن بدلاً من أن نتصرف فقط وفقاً لتمثيلنا للقاعدة أو مبدأ لأنفسنا، أو بعبارة مختلفة قليلاً، يجب علينا أن نتصور تلك القوانين التي تحكم تصرفاتنا هي قوانين مفروضة ذاتياً ، وليست قوانين مفروضة بالنسبة لنا بأي شيء من خارج أنشطتنا الخاصة. (١٠)

فالاستقلال من المعياري إلى الواقعي أو التجريبي، هو بالفعل بارز جداً فيه، وهكذا يظهر النقد الأول بشكل أكثر حدة في المجال العملي ؛ لأنه يمكننا دائماً أن نسأل أنفسنا عما يجب أن نفعله أو فعلناه بدلاً من نسأل عما نفعله بالفعل أو ما فعلناه ، يمكننا دائماً أن نسأل ما إذا كان ذلك صحيحاً أم لا، فيجب أن أتصرف وفقاً لمبدأ مختلف عن الذي اخترته بالفعل؛ و يجب أن أفكر في نفسي على أنني قادر على



القيام بذلك - أعتقد أنني حر - إذا كان الأمر كذلك, فالمداولات هي ما يجب أن يكون لها أي معنى على الإطلاق على الرغم من أنني يجب أن أعتبر نفسي حرًا.

فلماذا يجب أن أستنتج أنني حر حقًا؟ ولماذا لا يجب أن أستنتج أنني مقدر للترفيه عن نوع من الوهم العميق عن نفسي؟ إجابة الفيلسوف (كانط) على تمييزه بين الظواهر ونقيضها كما أشعر بنفسي ككائن في العالم بين كائنات مادية أخرى في العالم، لا أستطيع أن أتصور نفسي شيئًا إلا ما يحدده القانون الطبيعي لي. (١١)

يمكن لرغباتي وميولي، ومخاوفي واحتياجاتي، أن تؤثر عليه ككائن "حسي" ، كما وصف الفيلسوف (كانط) حالتنا المتجسدة ومع ذلك لا يمكنهم أن يحددوا لي كيف أقوم بتقييم تلك الأشياء والميول، وإلى الحد الذي أعتقد فيه أنني كائن بالضرورة قادر على التفكير فيما سأفعله ، والتصرف في ضوء ذلك الفعل، بعد اختتام تلك المداولات، ويجب أن أتصور نفسي على أنني متبني لمبدأ ما. (١٢)

لهذا العالم لا يجعلني أتبنى مبدأ أو آخر، يجب أن أكون أنا نفسي الذي يجعلني أتبنى المبدأ، وهذا الشكل من السببية الذي يجب أن يكون بعفوية وذاتية المنشأ، ولا يمكن العثور عليها في العالم الخارجي؛ ولذلك، يجب أن يُنظر إليها، كما قال الفيلسوف (كانط) : على أنها متعالية ، فالحرية تعد نوع الطريقة التي يتسبب بها الفاعل في تبني كليهما القاعدة والعمل بها، فهذا في حد ذاته شرط لإمكاناته ووجوده بتصور نفسه كفاعل على الإطلاق، وهو ما لا يمكن أن يكون كذلك ، وما تم اكتشافه في العالم الظاهر ذي الخبرة. (١٣)

وهو ما اتخذته الفيلسوف (كانط) ليقودنا إلى استنتاج أننا يجب أن نرى أنفسنا حيث يدفع كل منا نفسه إلى تبني المبدأ والتصرف وفقًا له ، وليس ذلك على أنه ناجم عن أشياء خارجة عن نفسه في القيام بذلك.



وهكذا صور الفيلسوف (كانط) الفاعلية على أنها صورة الذات التي تعمل وفقاً لهذه القوانين ؛ لأن الكائن الذي لا يتصرف وفقاً للقوانين سيفعل ذلك لا ليكون حراً، بل ليكون فوضوياً وعشوائياً وتدفعك قوانين العالم لهذه الفرصة، مثل : كرة سيئة الحظ في عجلة الروليت - وكان لا بد من وجود هذه القوانين فرضاً ذاتياً، أي أن اللاعب لم يتحرك إلا بالقوانين التي يحكمها في البداية مما يشكل تمثيلاً يطبق على نفسه. تلك البصيرة في حد ذاتها كافية لجعل نظرية الفيلسوف (كانط) تشرع في الجدل على أن مفهوم الفاعلية العقلانية، يمكننا استخلاصه تماماً باستنتاجات محددة حول الإجراءات المحددة التي يجب علينا القيام بها ، وكان مفهوم الفاعلية هذا يعمل في كل حياتنا اليومية العادية أنشطة معينة، مثل: الذهاب إلى العمل وشراء أشياء معينة، أو نزور الأصدقاء، أو نرفض الدعوات على أساس اعتبارات حول ما نقوم به بشكل عام وفهم ما يجب أن نفعله. (١٤)

فإذا سألنا أنفسنا هل يجب أن ندخر أموالاً أكثر مما كنا نفعل؟ هذا ما أطلبه من نفسي كمبدأ عام لتقييم مبادئ. على سبيل المثال: وهل يجب أن أعيش في اليوم كأن الغد لا يأتي أبداً ؟ أو ينبغي أن أخطئ بحكمة المستقبل، على الرغم من أنني قد أفضل الآن متعة العالم حاضر؟ فالقوانين العملية الأكثر موضوعية التي نقوم بصياغتها هي الضرورات، والأوامر من نوع ما، مثل : إذا كنت ترغب في الحصول على أي أموال بالنسبة لكبر سنك ، يجب أن تبدأ في الادخار الآن أو لأولئك الذين نهتم بهم . والسؤال الواضح، الذي يمكن سؤاله ببراعة، هو التساؤل عما إذا كان الأمر كذلك ويمكن صياغته ؟ أو أي قانون عملي أو ضروري يكون ملزم لنا من دون قيد أو شرط ، فستكون، في مصطلحاته قطعية ومستقلة .

ولن يكون مثل هذا القانون ملزماً لنا بشكل غير مشروط ، إلا في حالة وجوده إما نهاية ما كان مطلوباً منا عقلياً ، أو أن يكون لدينا مثل ذلك، ويمكننا القول إن جميع الفاعلين " يجب عليهم بعقلانية " أن



يسعوا لتحقيق ذلك نهاية الأمر سواء كان بشريعة حقيقية أو لم تكن كذلك في نفس الوقت يأخذ سلطته من قدرته، أو ضرورته لتعزيز أي غاية على الإطلاق.

وهكذا، كنت صياغة الفيلسوف (كانط) للأمور إذا كان هناك فعل مثل هذا غير المشروط ، فالحتمية تكون مطلقة، فيجب أن تكون تلك الحتمية التي تربط جميع الفاعلين العقلانيين بالضرورة بشكل مستقل عن الأغراض المحددة التي يريدونها ؛ لأن اللاعقلانية مرتبطة أيضاً بقاعدة الفعل من أجل الفعل ، إن الفعل جميل في ذاته ، ويجب إذن أن نقوم به قبل التفكير وبدونه، فالتفكير على هذا الأساس هو نوع من التهجين^(١٥).

وهل من الممكن أن تكسب الأخلاق صرامتها مما نحن ننتجه من أحكام أخلاقية، أم أنها تكسبها من الدين، والعقل، والمجتمع ؟

فالجواب على وفق ما تقدم ،نقول نعم ، ممكن الأخلاق أن تكسب صرامتها وتفرضها بناءً على المكتسبات العقلية، والأخلاقية ، والسلوكية .

هل نجد أنفسنا بالضرورة مذعنين لقواعد أخلاقية تعد صارمة لم نؤمن بها ؟ ممكن أن يتحقق الإذعان بدوافع قصدية أو غير قصدية، قد يتحقق بإدارة ملزمة أو بإرادة منفردة ، أو يتحقق ضمن سياق عام ، قد نجد فيه الأفراد أكثر التزاماً واستجابةً.

وهل الحتميات الأخلاقية هي صورة من صور الصرامة ؟ أم أنها متحصلة لهذه الصفة من العقل، والدين ، والمجتمع، والقانون ؟ الصرامة الموضوعية قد تنبع من الصرامة الذاتية للأشخاص أنفسهم ، أو من الصرامة الموضوعية في موضوعها ذاته ، كالصرامة الكامنة في العقل، وأحكامه القطعية ، أو الدين ، وثوابت التحريم، والتحليل ، أو من المجتمع وفرض الصرامة بالمجاعة، وعدم المخالفة، والانصياع ، أو بصرامة القانون، حيث العدالة التي تفرض على الأفراد كافة .



المبحث الثاني: الاستقلالية والنظام الأخلاقي:

الاستقلالية والنظام الأخلاقي التي تحكم مبادئنا تعد شكلاً من أشكال "العالمية" بكونها ملزمة لجميع الأفراد بغض النظر عن انتمائهم للمكانة الاجتماعية، أو لأساليب الحياة مثل : الأذواق والميول، والخطط , لقد أوضحت صياغة هذه المبادئ تصرفات يمكنها أن تصبح قانوناً عالمياً وتتوافق مع القانون الأخلاقي, ومع القانون الذي تمت صياغته بعبارات عامة تتطلب توضيح للمبادئ المعتمدة, والتي يجب أن تتوافق مع قانون عملي يكون ملزماً للأفراد , من دون أن نقول أي شيء آخر حول ماهية هذا القانون العملي.^(١٦)

ولكن ما الذي يدفعنا إلى التوافق مع أنفسنا ومع المبادئ الأساسية لهذا القانون العالمي وبالطريقة الرسمية والمجردة, فإذا كانَ ملزماً علينا من دون قيد أو شرط , فلا يمكن تحفيزنا للقيام بذلك لمجرد أننا أردنا القيام بذلك ؛ لأنه يحملُ وعدًا بالمتعة أو الوفاء؛ ولأنَّ ذلك سيجعل الأمر مشروطاً بما إذا كنا نهتم حقاً أم لا حول هذه المتعة أو الوفاء.

وبدلاً من ذلك، كان لا بد من ربط الطبيعة غير المشروطة للقانون العملي بسمة واحدة عند الأفراد , وهذا في حد ذاته غير مشروط في حريتنا بكونها "حرية متعالية" أي قدرتنا على أن نكون سبباً لأفعالنا , لذلك يجب أن تكونَ ملزمة لنا من دون قيد أو شرط , وأن نكونَ قادرين على أن يقال لنا قد اخترت من دون قيد أو شرط , ويجب أن نكونَ قادرين على اختياره بحرية أثناء وجودنا في نفس الوقت, وما نعتبره شيئاً يفرضُ نفسه علينا. وهذا الالتزام الذاتي والموضوعي يمنحنا الاستقلالية في موضوع ما, وينزعها موضوعياً في موضع آخر, وهو ما تفرضه علينا القوانين الموضوعية التي لا تتسجم مع رغباتنا في العمل .



ويمكن عد الأمر جزءاً من الحتمية المطلقة التي يجب علينا أن نسلم بما تفرضه علينا من خضوع للأشياء بكونها شروط من الحياة , وفي الوقت نفسه كونه شيئاً يرتبط به كل فاعل , وذلك الفاعل وحده إننا نواجهه, في تجربة عادية جداً. (١٧)

فالتجربة الأكثر مركزية للواجب الأخلاقي هي تجربةً مطالبةً للمرء لنفسه، والشعور بجاذبية واجبة بطريقة يتجاوز بها ما يحدث وما يُريد المرء القيام به إلى الحدّ أن يعتبر المرء نفسه أن من واجبه أن يخبر صديقَهُ بالحقيقة عن بعض المسائل , لدى المرء تجربة الالتزام، والشعور بأن المرء حقاً ينبغي أن يقول الحقيقة، ولو كان ذلك يعني أن نترك شيئاً آخر يريد أن يفعله وربما يكون فعل قول الحقيقة غير مريح, أو قد تكون تجربة مؤلمة في الواجب الذي نقوم به وهذه ممكنة وقد يتعرض لها فقط الكائن الموجود الحر، ومن يمكنه تجربة التأثيرات المزدوجة لما يريد المرء أن يفعله وذلك من التزام المرء، من التصرف بطريقة مطلوبة من دون قيد أو شرط ومن تلقاء نفسه، وبالتالي فإن "حريتنا المتعالية" هي أساس حريتنا وتجربة داخل حياتنا الواعية للواجب الأخلاقي نفسه. (١٨)

وهذه الاستقلالية المفترضة عن طبيعة الإلزام الأخلاقي , ما هي إلا توازن بين مستويات المسؤولية الوجودية بين الفرد وعوالمه التي لا يمكن أن يسلم نفسه منها, ولا يمكن أن يحقق ماهيته ووجوه من دونها فهي تجربة في حياتنا الواعية للواجب الأخلاقي نفسه, ومع ذلك، فإن هذا يعني أن الواجب الأخلاقي يقوم على أكثر من مجرد حريتنا الذاتية, وتكون في قدرتنا على تحريك أنفسنا إلى العمل بدلاً من أن نتعرض للضغط من قبل قوى خارجية عن أنفسنا, حتى إن الوعد بالمتعة لا يمكن أن يدفعنا إلى التصرف إلا عندما نسمح بذلك، عندما نفعل ذلك ونجعل العمل من أجل المتعة مبدأً ودافعاً لنا , وهذه تعتمد على الإرادة التي لا تخضع فقط للإرادة القانونية, بل على إيماننا بالقانون الأخلاقي.



فإذا كان هناك شيء آخر غيرنا هو الذي أسس القانون الأخلاقي، إذن لا يمكن أن يكون هذا القانون ملزماً بشكل غير مشروط ومتوافقاً معه "حریتنا المتعالیة" كان للفيلسوف (كانط) استنتاج جذري ومثير للجدل في هذه القدرة، وهو أنّ الحرية المتعالیة تعني في الواقع الضرورة المطلقة للقانون الأخلاقي والعكس صحيح، ولن يكون هناك سوى قانون ذاتي متوافق مع تصورنا لأنفسنا على أننا "أحرار متعالون" ولن يُفعل ذلك إلا قانون تم وضعه ذاتياً، ويكون ملزماً لجميع هؤلاء الأفراد من دون قيدٍ أو شرطٍ. (١٩)

وبالتالي لا يمكننا دائماً أن نحددها لأشياء بأنفسنا - ويمكننا دائماً أن نتحمل المسؤولية لما أردنا أن نفعله منذ اختيار قواعدها، وإلزامنا أنفسنا، وبالنسبة لهؤلاء الأفراد تبقى إلى الأبد ضمن نطاق حریتنا وحریتنا المتعالیة، وهذا الاستنتاج يقودنا إلى التسليم بالاستقلالية الذاتية التي يتخيلها الفرد لنفسه، أو أن يطلب بشكلٍ مستحيل من الآخرين، أو أن يفترضها متكاملة كذلك. (٢٠)

أثار استنتاج الفيلسوف (كانط) لهذه المشكلة الخاصة، مسائل مهمة، مثل: إذا كان القانون العملي الوحيد الذي يفرض بكل هذه الأمور والمتطلبات هي ببساطة المبدأ الرسمي الذي يجب على كل واحد منا أن يتصرف فيه بطريقة لا تتعارض على الأقل مع المبدأ الرسمي المجرد للغاية، فالتصرف وفقاً للقانون العالمي مطلوب عقلياً من بين كل هؤلاء الأفراد في العالم، فمعاملة جميع هؤلاء الأفراد كغايات في حد ذاتها كان كافياً لتحديد كل مجموعة من الواجبات الأخلاقية. (٢١) وعلى هذا الأساس فالعرف لا يصلح أن يكون مقياساً للأخلاق، والرأي الشخصي لا يصلح أن يكون مقياساً، فما هو المقياس الذي ينبغي أن تقاس به أعمال الناس، إنه لا شيء إلا الإيمان بالله رب العالمين، وسبيل ذلك أن تؤمن بأن الله معنا في السر والجهر. (٢٢) يقول سبينوزا: (يجب أن يحتل حبُّ الله هذا مكان الصدارة في النفس). (٢٣) وهو ما يجب أن يكون مقياساً وضعياً لكل المعايير الأخلاقية وأساساً لكل فرضية تحافظ على هذا الحب.



إنّ السلوك الأخلاقيّ يجب أن يعتمد على شيء لديه قوة تحريك أو دافعية للإنسان على الفعل , وبالتالي اذا اردنا أن نثبت ان السلوك الاخلاقيّ معتمد على العقل , فإنه يجب علينا أن نبين في البداية أن العقل لديه هذه القوة ... فالعقل سند للأخلاق ومصنّرها لها . (٢٤) وجعل اسبينوزا حب الله هو المحرك الأساس لأيّ سلوك أخلاقيّ بكونه أساس كلّ حكمة , وأساس كل استقلالية , وإلزام ذاتي و موضوعي, فالنظام هو نظام مخلوق , حيث يكون لكل واحد منا دورٌ مخصصٌ لها, والذي كنا ملزمين بالامتثال له ؛ كما لو لم يكن كذلك إنه نظام طبيعي يحدد ما يعتبر السعادة, أو الكمال, أو الفضيلة, وأن مبدأ الفضيلة هو ذات الجهد الذي يبذله المرء في سبيل حفظ كيانه الشخصي, وأن السعادة تتمثل في قدرته على حفظ كيانه . (٢٥)

قد يطيع المرء القانون العامّ بشكلٍ غير فاضلٍ , أي لسببٍ خاطئٍ على سبيل المثال, بسبب الخوف من العقاب , ولكن لا يمكن للمرء أن يكون فاضلاً وعلى حدّ تعبير نيتشه (أن العقاب قد اخترع لتسليط العقاب) . (٢٦) وطاعة القانون الأخلاقي لأيّ دافع آخر غير دافع الواجب , واحترام القانون الأخلاقي نفسه فالأولى أن يكون الميل إلى تفسير متطلبات امتلاك شخصية فاضلة من حيث تربية الفرد وزراعة بعض سماته الشخصية , من حيث عدة تفسيرات علمانية , وجذرية إزاء التجربة المسيحية, فالتصرف الأساس للمرء في هذا المعنى تمّ تمييزه عن "القانون" العملي, وهو بمثابة مبدأ في ذلك, يمكن للمرء أن يتبناها ذاتياً كنوع من المبادئ الفائقة التي يجب اعتمادها فقط في تلك المبادئ التي تتوافق مع القوانين الأخلاقية العملية.

بينما في مذاهب القانون العام والعدالة نحن كذلك فقط , وواجبنا أن نمنع أنفسنا والآخرين من التدخل في كل منهما بحقوق الآخرين, لكي نكون فاضلين , يجب علينا أيضاً تعزيزها ومتابعتها بشكل إيجابي ,



فالحياة الفاضلة - لم تعتمد على ضرورة الاشتراك في العقائد الراسخة للنظام الديني فقط , فنحن أيضاً نخضع أنفسنا لهذه الفضيلة بالضرورة.

بالإضافة إلى أن الرغبة المتولدة من العقل , تجعلنا نسي إلى الخير بصورة مباشرة, ونتجنب الشر بصورة غير مباشرة . (٢٧)

مثل هذا "الخير الأعلى" سيكون اتحاد الفضيلة والسعادة الذي فيه الإنسان الفاضل, سيكون لديه بالضبط هذا القدر من السعادة الذي يستحقه, إذا تم توزيع السعادة كمكافأة للفضيلة, نحن دون قيد أو شرط نحن ملزمون بالسعي وراء هذا "الخير الأعلى" في أفعالنا, والسعي لتحقيقه عن عالم يكون فيه الفاضلون سعداء كما ينبغي.

المتطيرين الذين يحسنون استهجان الرذائل أكثر من تلقين الفضائل , ويدأبون على ردع الناس بالخوف , لا على إرشادهم بالعقل , لا يفلحون إلا في جعلهم ينفرون من الشر, لا في تحريضهم على الفضيلة , كما أن مساعاهم الوحيد لا يعدو أن يكونَ إلا إيلاء غيرهم بمثل شقائهم , فلا عجب إذا أن يمقتهم الجميع, وألا يحتملهم أحد . (٢٨)

أدعى الفيلسوف (كانط) أن الأخلاق تتطلب "النهاية النهائية" للعالم والتي يتم توفيرها من قبل الدين إلا أن الدين بمعناه الحقيقي العقلاني يغلي وصولاً إلى الاعتراف بجميع الواجبات كأوامر إلهية على حد تعبيره وسلطة الواجب الأخلاقي نفسها تعتمد على تأسيسها العملاء في "مملكة الغايات", وليس من أمرها إله يقف خارج العقل البشري على وجه الخصوص, عكس الفيلسوف (كانط) من الحساب القياسي لعلاقة الدين بالأخلاق تم طرحه التشكيك في الإصدارات المستلمة من النعمة الإلهية.



ليس من الصحيح أن جميع الفلاسفة أهتموا بالأخلاق، ولا حتى أولئك الذين كتبوا عن الأخلاق بحثوا عن التحقيق العقلي للقضايا الأخلاقية ، فقد أستمروا كثير منهم يؤيد القول بأن الوحي هو فيصل السلوك الأخلاقي. (٢٩)

معتمدين فقط على صلاحياتهم الخاصة في الاختيار الحر والإرادة ما الذي يقسّر إذن الشر الأخلاقي؟ في كلٍ وكيلٍ بشريّ ، هناك مصدران محتملان على الأقلٍ للتحفيز: هناك "حقيقة العقل" وهناك الحوافز المختلفة التي تأتي إلينا من أجسامنا الطبيعية ، من حقيقة أننا جميعاً لدينا مشاريعنا الخاصة في الحياة، وكل ذلك يمكن تلخيصه تحت عنوان "حب الذات" يمكن لهذا يسحبنا في اتجاهاتٍ مختلفة تماماً، وهذا جزء من الطبيعة ذاتها من الكائنات المتجسدة والعقلانية التي يمارس كلاهما جاذبية على فردي. وقد أطلق الفيلسوف (كانط) على هذا "الشر الجذري" الشخص الشرير هو الذي يخضع القانون الأخلاقي لحب الذات، ويجعله دافعاً للطاعة القانون الأخلاقي إلى سبب له علاقة بمصلحته الشخصية. (٣٠)

يحمل فكرة بالمعنى الكومنولثي الأخلاقي على عكس المجتمع السياسي أو الكومنولث، والتي يحق لها إكراه أعضائها في ضوء ما يلزم لاحترام حرية الجميع، لا يمكن أن يكون هناك سوى "الكومنولث الأخلاقي" دخلت واستمرت بحرية كاملة. بينما يجوز لنا الإكراه أولئك الذين يحاولون البقاء خارج الرابطة الاجتماعية ليخضعوا لها سيادة القانون، ولا يجوز لأحد أن يجبر أي شخص آخر على الوجود فاضلة. وببساطة لا توجد طريقة أخرى لذلك إكرامنا الله في دين العقل خارج نطاق تطبيق القانون الأخلاقي بشكل مستقل من أجل ذاته ؛ بمجرد أن يسيطر على الناس القلوب، الثورة في الفلسفة ستصبح ثورة في الإنسان - الحياة ، وسيكون "ملكوت الله" كدولة أخلاقية، بناء على هذه الأمر كما يقول اسبينوزا : لا أحد يمكنه أن يكره الله. (٣١)



الشعور المسمى انفعال النفس فكرة مختلطة تثبت بها النفس قوة وجود جسمها، أو جزء منها كما لو أنّ المعادلة لم تكن في مضمونها، إلا كناية عن تحويلٍ للشعور بالإهانة - ولإعادة الاعتبار ، مع الإنتقام لمجمل الانفعالات الإرتكاسية. (٣٢)

تتحقق على الأرض لقد بذل الفيلسوف (كانط) جهداً كبيراً لإقناع قرائه وربما السلطات بأنّ كلّ هذا يتوافق مع المسيحية في الواقع، حتى أنه ذهب بقدر ما نقول إنّ المسيحية هي المثال الوحيد لمثل هذا "الأخلاقي والديني " إذ أعاد تفسير العديد من المقاطع الكتابية في ضوء مقاطعه الخاصة آراء حول الأخلاق، موضحاً أنه وفقاً لهذا التفسير.

فالسؤال الذي يُطرح هنا ، هل تكسب الأخلاق استقلاليتها المعيارية خارج الدين والمجتمع ؟ الجواب ، نعم، ممكن ولكن ضمن حدود الذاتية العقلانية، كمعايير خاصة ينتجها العقل ويلزم الإنسان بها نفسه كقيود شخصية عن ما يخالفه اجتماعياً ودينياً.

المبحث الثالث: هل أنّ الأخلاق صارمة، وهل ممكن أن تفرض هذه الصرامة؟

إذا كان الجواب بنعم، فمن أين تتأتى صرامة الأخلاق ؟ من الدين أم من الأخلاق نفسها ، أم من القيم الاجتماعية ؟ أم يفرض بعضها القانون ؟ وتكسب صرامتها من صرامته ؟ وكيف نجعل من هذه الصرامة ، مناسبة أو طريقة لفرض قيود على حريات الأفراد وسلب إرادتهم الفطرية اتجاه ما يريدوا فعله، وإذا كانت أحكام القوانين تكسب قوتها من جزاءاتها وليس من أخلاقياتها ، فهذا يعني أنّ الإلزام أقوى من الأخلاق. وبما أنّ الأخلاق لها علاقة مترابطة مع الحرية ، فإن هذه العلاقة لا يمكن أن تفصلها الحتميات السياسية، أو الحتميات الشمولية، أو النسقية التي في العادة تفرض قيودها على الأفراد بشكل أقوى من قوة الأخلاق في الضمير الإنسان نفسه .



يذكر نيتشه (إن تأكيد القيم يفترض أولاً قلبها للأوهام المستلبة, يجب التحرر من وهم الما بعد , من وهم ما بعد العوالم, يوجد وراء الأفعال شخص, ذات : تلك هي مسلمة كل الأخلاق الكبرى ولكن هل هو معقول؟). (٣٣)

إذن من أين تتأتى صرامة الأخلاق؟ ربما هذا السؤال ينبع من عمق السؤال الأخلاقي تاريخياً , حيث سؤال الإنسان نفسه , عن ما يفرضه على نفسه أو ما يبيحه أو ما يتماهى معه من ضوابط أخلاقية كان قد ألفها. بحسب رأي الفيلسوف (كانط) بمقولته الشهيرة التي نقشت على قبره : " شيئان اثنان يملأن قلبي بالإعجاب السماء المرصعة في النجوم فوق رأسي والقانون الأخلاقي في داخلي " وهذه المقولة تشير إلى أنّ إدراك الصرامة الأخلاقية , والإلزام الذاتي للأخلاق المفترضة داخليا هي من قيم الضمير, وهي المحركات السلوكية للإنسان , وعليها يتنامى الضمير الإنساني وتكتمل أركانه الاعتبارية و السلوكية , فالضمير الذي يعمل لا بد أن يتحول إلى سلوك , فلا عبرة بالضمير الخامل , أو المتكاسل , أو المتواكل, أو الضمير المتكلس نتيجة الجهل أو البلادة, أو أي عوارض مقيدة للضمير في ان يعبر عن وجوده.

نعتقد أنّ العقل هو المنتج الأول للضمير هو المحفز له نحو إرادته , وبما أنّ هذه العلاقة تتم عبر لحظات خاصة يقوم بها الأمر أثناء التفكير أو المراجعة أو القرار وتتمثل بالسلوك, سواء كان نفسياً أو بدنياً المهم أن تتبثق طاقةً ايجابيةً من تلك العملية تحيط المرء بقوة الفعل والوجود. وبهذا نعني أنه لا يمكن أن يكونَ عدماً اطلاقاً؛ لأنه متجة بالفطرة والإرادة العابثة أو المنتجة الى فعل نحن نقصده. في كثير من الأحيان نجد توجه الفلاسفة إلى مسألة التوحيد بين العقل والإيمان بكونهما لا تخالف بينهما في الوعي بالضمير , وأهميته العقلانية التي تستبان في كل فعل بشري, وهذا يظهر أثر الدين على طبيعة



الأخلاق الصارمة , فالدين السماوي أنتج لنا أخلاقاً تتمتع بهذه الصفة , وقابلها مع الثوابت, والعقاب, والمغفرة.

وهذا يعني أنّ هناك مكافئةً على الثواب ومكافئةً صارمةً أيضاً لما التزمنا به من صرامةٍ بشأن الأخلاق وحققها. وهناك عقاب على التفريط بهذه الصرامة إلى حد التهتك, بمعنى أنّ الله إذا جعل شرطاً إلزامياً لفعل محرم لا يمكن أن يطله البشر اطلاقاً , والتحریم ليس تقييداً للإرادة بقدر ما هو إلزام أخلاقي نحو فعل عقلائي تماماً, وفرض أيضاً على نفسه المغفرة المشروطة بالتوبة والعود الحسن والإرادة الخيرة, كجزاء عن الابتعاد عن هذه الصرامة الواعية عصياناً وتخلفاً, ويمكن لنا القول من خلال ذلك إنّ الدين منتجٌ للصرامة الأخلاقية بمعناها العبادي.

كذلك المجتمع يحتّم علينا بعض الأخلاقيات, وينسبها للعرف المتوارث أو المعتاد أو المألوف بين أفراد المجتمع. مما يجعلها اشبه بالضوابط الصارمة التي تجاري القانون والدين في كثير من مناسباته أحكامه. وهي فعلاً كذلك فكثير من الأحكام الإجتماعية, يعتمدها الدين, والقانون, في تشريع الاحكام, وفرض قيود الأخلاق قانونياً , وشرعياً.

الأخلاق تحركنا إلى الفعل , بينما العقل لا يحركنا إلى الفعل , هذا الدليل ينقسم على مقدمتين , تقول المقدمة الأولى : العقل وحده لا يستطيع أن يحركنا إلى فعل من أفعال الإرادة, فالعقل على حد تعبير هيوم خامل تماماً ولا يمكن بالتالي أن ينتج أو يمنع فعلاً من الأفعال, وما يقوم به هو أن يبين للعواطف الطريق إلى إشباع ذاتها , ويبدو أنّ قول (هيوم) إنّ العقل وحده لا يستطيع أن يكون على الإطلاق دافعاً لأي فعل من أفعال الإرادة يعني أنّ الاعتقادات لا تستطيع أن تدفعنا إلى فعل من الأفعال, وهذا القول مفترضٌ على الأقل عن طريق التقرير بأن العقل عبد للعواطف . (٣٤)



فالذي يختار حرية الإنسان فرضية مسبقة أولى، ومبدأً أولاً ، بأقوى معنى لكلمة الحرية، إنما يعترف بقدرته على تجاوز ذاته وتجاوز كل المعطى ، وبأن يضيف بطريق أثره إلى ذاته وإلى العالم ... بل إنه لا يرى كذلك أي نظام قادر على أن يُحدد أو يحتوي بصورة نهائية الوجود الأخلاقي، والسياسي، والإنساني، هذا الوجود الذي يؤلف أحسن ما يؤلف ، مجال ممارسته الحرية المبدعة.^(٣٥)

وهل من الممكن أن تكسب الأخلاق صرامتها مما نحن ننتجه من أحكام أخلاقية، أم أنها تكسبها من الدين، والعقل، والمجتمع ؟ هل نجد أنفسنا بالضرورة مذعنين لقواعد أخلاقية تعد صارمة لم نؤمن بها ؟ وهل الحتميات الأخلاقية هي صورة من صور الصرامة ؟ أم أنها متحصلة لهذه الصفة من العقل، والدين ، والمجتمع، والقانون ؟ نعم ، هي صورة من صور الصرامة لأنها تفرض احكامها بشكل مطلق .

النتائج:

- ١- من الممكن أن تكسب الأخلاق صرامتها وتفرضها بناءً على المكتسبات العقلية، والأخلاقية، والسلوكية
- ٢- ممكن أن تكسب الأخلاق استقلاليتها ضمن حدود الذاتية العقلانية، كمعايير خاصة ينتجها العقل، ويلزم الإنسان بها نفسه كقيود شخصية عندما يخالفه اجتماعياً ودينياً.
- ٣- الحتميات الأخلاقية هي صورة من صور الصرامة؛ لأنها تفرض أحكامها بشكل مطلق .

الهوامش:

- ١ لوبيز ، فريدريك ، الدرس الأول في الفلسفة ، ترجمة علي بو ملحم ، دار مجد، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩، ص ١١٦ .
- ٢ ابو النور حمدي ابو النور حسن ، يورجن هابرمس الأخلاق والتواصل ، دار التنوير للنشر ، بلاط، ٢٠١٢، ص ٢٦٠ .
- ٣ سبينوزا، باروخ ، علم الأخلاق ، ترجمة جلال الدين سعيد ، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩، ص ١٣٧ .



- ٤- محمد كمال ابراهيم جعفر , في الفلسفة والأخلاق , دار الكتب الجامعية , ١٩٦٨ , بلا ط , ص٣٨ .
٥ محمود سيد احمد, الاخلاق عند هيوم , دار الثقافة للفنون والنشر , ١٩٩٢ , ص٨٤ .
٦- سبينوزا , باروخ, مصدر سابق , ص ٢٤٨ .
٧ سبينوزا, مصدر نفسه, ص ٢٥٢ .
٨ المصدر نفسه , ص ٢٦٣ .
٩ المصدر نفسه , ص١٤٣ .

10 See :Trundleo, R. Is There Any Ethics in Business Ethics. Journal of Business Ethics, (1989) p 84.

11 See : Morales-Sánchez, R., & Cabello-Medina, The Role of Four Universal Moral Competencies in Ethical Decision-Making. Journal of Business Ethics, C. (2013) p 116.

12 See :Trundleo, R. Is There Any Ethics in Business Ethics,p 42.

13 See :Morales-Sánchez, R., & Cabello-Medina,p 48.

14 See :Trundleo, R. Is There Any Ethics in Business Ethics,p 35.

١٥ أمبرتو ايكو , دروس في الاخلاق , ترجمة : سعيد بنكراد , المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى , ٢٠١٠ , ص ٧٣ .

16 See: Sullivan, R. J. Immanuel Kant's Moral Theory. Cambridge University Press, (1989),p63.

17 See: Sullivan, R. J. Immanuel Kant's Moral Theory, p 45.

18 See: Walker, A. D. Negative Utilitarianism. Mind, New Series, (1974) p 83.

19 See : Sims, R. R. Executive Ethics II,p 20.

٢٠ اسبينوزا باروخ , مصدر سابق , ص ٤٥ .



- ٢١ منصور علي رجب , تأملات في فلسفة الاخلاق, القاهرة, ١٩٥٢ , الطبعة الاولى , ص ٣٠٣ .
22 اسبنوزا ,باروخ , مصدر سابق , ص ٣٢٩ .
23 اسبنوزا ,باروخ , مصدر سابق , ص ٤٥ .
24 اسبنوزا , باروخ , مصدر سابق , ص ٢٤٨ .
٢٦ نيتشه , في جينالوجيا الأخلاق ,ترجمة فتحي المسكيني , تونس ,دار سيناترا, ٢٠١٠, بلا ط , ص ١٠٧ .
٢٧ اسبنوزا , باروخ , مصدر سابق , ص ٢٩٢ .
٢٨ اسبنوزا , باروخ , المصدر السابق , ص ٢٩٢ .
٢٩ اسبنوزا ,باروخ , مصدر سابق ,ص ١٦ .

30 See : Sims, R. R. Executive Ethics II : Ethical Dilemmas and Challenges for the C-suite. Charlotte, NC: Information Age Publishing, Chapter 14,(2016),p45.

- ٣١ اسبنوزا ,باروخ , مصدر سابق , ص ٣٣٠ .
٣٢ نيتشه , اصل الاخلاق وفصلها ,حسن قبيسي ,دار مجد , بلا ط, ص ٦٩ .
٣٣ نيتشه , أصل الأخلاق وفصلها , ص ٦٤ .
٣٤ نيتشه ,أصل الأخلاق وفصلها , ص ٣٠ .
٣٥ ريمون بولان , الاخلاق والسياسة , ترجمة عادل العوا , دار طرابلس, ١٩٩٠, ص ٢٦٠ .

المراجع:

- ١- ريمون بولان , الاخلاق والسياسة , ترجمة عادل العوا , دار طرابلس, ١٩٩٠ .
٢- نيتشه , اصل الاخلاق وفصلها ,حسن قبيسي , دار مجد , بلا ط .
٣- نيتشه , في جينالوجيا الأخلاق ,ترجمة فتحي المسكيني , تونس ,دار سيناترا, ٢٠١٠, بلا ط .
٤- منصور علي رجب , تأملات في فلسفة الاخلاق, القاهرة, الطبعة الاولى , ١٩٥٢ .



- ٥- أمبرتو ايكو , دروس في الاخلاق , ترجمة : سعيد بنكراد , المركز الثقافي العربي , الطبعة الأولى, ٢٠١٠.
- ٦- لوبيز , فريدريك , الدرس الأول في الفلسفة , ترجمة : علي بو ملح , دار مجد, الطبعة الأولى, ٢٠٠٩.
- ٧- ابو النور حمدي ابو النور حسن , يورجن هابرمس الأخلاق والتواصل , دار التنوير للنشر , بلاط, ٢٠١٢.
- ٨- سبينوزا, باروخ , علم الأخلاق , ترجمة جلال الدين سعيد , المنظمة العربية للترجمة , الطبعة الأولى , ٢٠٠٩.
- ٩- محمد كمال ابراهيم جعفر , في الفلسفة والأخلاق , دار الكتب الجامعية , بلاط , ١٩٦٨.
- ١٠- محمود سيد احمد, الاخلاق عند هيوم , دار الثقافة للفنون والنشر , ١٩٩٢.
- 11- Walker, A. D. Negative Utilitarianism. Mind, New Series, (1974).
- 12- Trundleo, R. Is There Any Ethics in Business Ethics. Journal of Business Ethics, (1989).
- 13- Sullivan, R. J. Immanuel Kant's Moral Theory. Cambridge University Press, (1989).
- 14- Sims, R. R. Executive Ethics II : Ethical Dilemmas and Challenges for the C-suite. Charlotte, NC: Information Age Publishing, Chapter 14,(2016).
- 15- Morales-Sánchez, R., & Cabello-Medina, The Role of Four Universal Moral Competencies in Ethical Decision-Making. Journal of Business Ethics, C. (2013).

